

Distr.: General  
28 June 2013  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### مجلس التجارة والتنمية

الدورة الستون

جنيف، ١٦-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

### التنمية الاقتصادية في أفريقيا

### التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص\*

استعراض عام

#### موجز تنفيذي

تتيح التجارة بين البلدان الأفريقية فرصاً لتحقيق النمو والتنمية المستدامين في أفريقيا. فهي قادرة على الحد من سرعة التأثير بالصددمات العالمية وعلى المساهمة في التنوع الاقتصادي وفي تعزيز القدرة التنافسية للصادرات وإحداث فرص العمل. وقد قامت الحكومات في أفريقيا بمحاولات عدة للاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها التجارة الإقليمية من أجل تحقيق التنمية، وآخر هذه المحاولات القرار الذي اتخذته الزعماء الأفارقة خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية والإسراع في إنشاء منطقة تجارة حرة في القارة. وفي هذا السياق، يركز تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٣، وعنوانه الفرعي التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص على كيفية تعزيز القطاع الخاص من أجل تدعيم التجارة بين البلدان الأفريقية. ويُقدم التقرير بعض الحقائق بخصوص التجارة بين البلدان الأفريقية ويلقي الأضواء على السمات التي تميز هيكل الشركات في أفريقيا ويؤكد على ضرورة معالجة تلك السمات من أجل النهوض بالتجارة بين البلدان الأفريقية. ويبحث

\* ينبغي أن يقرأ هذا الاستعراض العام بالاقتران مع التقرير الكامل (UNCTAD/ALDC/AFRICA/2013).

التقرير أيضاً التحديات التي تواجهها التجارة بين البلدان الأفريقية نتيجة عدم تنفيذ الاتفاقات التجارية الإقليمية ويقدم إرشادات جديدة عن سبل تعزيز تنفيذ الاتفاقات الإقليمية القائمة.

ويدفع التقرير بأن على البلدان الأفريقية أن تضع بناء الطاقات الإنتاجية وتنظيم المشاريع المحلية القائمة على روح المبادرة في صميم برنامج سياساتها العامة الرامية إلى تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، إذا كانت تريد لنفسها أن تستفيد من المكاسب المتوقعة من التجارة بين البلدان الأفريقية والتكامل الإقليمي. وفي هذا السياق، يوصي التقرير بأن تتخذ حكومات البلدان الأفريقية ما يجب من إجراءات للنهوض بالتجارة بين البلدان الأفريقية في سياق العمل الإقليمي الإنمائي. ويشدد بوجه خاص على ضرورة التحول من نهج خطي إزاء التكامل، يقوم على العمليات ويركز على إزالة الحواجز التجارية، إلى نهج يرتكز بدرجة أكبر على التنمية ويولي إلى بناء القدرات الإنتاجية وتنمية القطاع الخاص نفس القدر من الاهتمام الذي يوليه إلى إزالة الحواجز التجارية.

## ألف - مقدمة

١ - للتجارة بين البلدان الأفريقية إمكانات هائلة في مجال إحداث فرص العمل وتخفيض الاستثمار ودفع عجلة النمو في أفريقيا. وقد بذلت الحكومات الأفريقية، منذ حصولها على الاستقلال السياسي في الستينات من القرن الماضي، جهوداً عدة للاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها التجارة من أجل تحقيق التنمية، وآخر هذه الجهود ما أعلنه القادة الأفارقة في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ من التزام سياسي متجدد بتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية والإسراع في إنشاء منطقة تجارة حرة في القارة. ووفق معظم الحسابات، لم تحرز البلدان الأفريقية تقدماً كبيراً في مجال النهوض بالتجارة الإقليمية. ففي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، بلغ متوسط حصة الصادرات بين البلدان الأفريقية من مجموع صادرات السلع في أفريقيا ١١ في المائة مقارنة بنسبة ٥٠ في المائة في البلدان النامية الآسيوية، و٢١ في المائة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و٧٠ في المائة في أوروبا. علاوة على ذلك، تشير الأدلة المتاحة إلى أن المستوى الحقيقي للتجارة في القارة هو أيضاً لا يرقى إلى المستوى الممكن نظراً لمستوى التنمية الذي بلغه قطاع التجارة في أفريقيا ولعوامل الإنتاج المتوفرة فيه.

٢ - وهناك أسباب عدة تكمن وراء ضعف أداء التجارة الإقليمية في أفريقيا، ومن بينها أن النهج المتبع إزاء التكامل الإقليمي في القارة قد ركز حتى الآن على إزالة الحواجز التجارية أكثر من تركيزه على تنمية القدرات الإنتاجية الضرورية للتجارة. لا شك في أن إزالة الحواجز التجارية أمر ذو أهمية، غير أن ذلك لن يكفي لإحداث الأثر المرغوب إن لم تكمله تدابير سياسية تهدف إلى تعزيز قدرات التوريد. والدور المحدود للقطاع الخاص في مبادرات وجهود التكامل الإقليمي ساهم هو الآخر في ضعف الأداء التجاري للقارة. ورغم أن الحكومات هي التي توقع الاتفاقات التجارية، فإن القطاع الخاص هو الجهة التي تفهم القيود التي تواجهها الشركات وتقدر على استغلال الفرص التي تتيحها مبادرات التجارة الإقليمية. صحيح أن الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا ما فتئت تبذل جهوداً متزايدة من أجل إدماج القطاع الخاص في هياكلها وخطط عملها بطرق منها إنشاء مجالس الأعمال التجارية، على سبيل المثال. ومع ذلك، تبقى الحكومات هي المحرك النشط الوحيد لعملية التكامل الإقليمي في أفريقيا بينما لا يزال القطاع الخاص يشارك مشاركة سلبية في العملية. وعلى الحكومات أن تتيح للقطاع الخاص حيزاً إضافياً كي يؤدي دوراً نشطاً في عملية التكامل إذا كانت تريد فعلاً أن تحقق هدفها المتمثل في تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.

٣ - وفي هذا السياق، يركز تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٣، وعنوانه الفرعي التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص، على كيفية تعزيز القطاع الخاص من أجل دفع عجلة التجارة بين البلدان الأفريقية. ويدفع التقرير بأن على البلدان الأفريقية أن تضع بناء القدرات الإنتاجية وتنظيم المشاريع المحلية القائمة على روح

المبادرة في صميم برنامج السياسات العامة الرامية إلى تعزيز التجارة داخل الإقليم إذا كانت تريد فعلاً أن تستفيد من المكاسب الإنمائية التي تتيحها التجارة بين البلدان الأفريقية والتكامل الإقليمي. ولن يكفي تصحيح السياسات العامة وهيئة البيئة التجارية المؤاتية. فالتقرير يستعرض حقائق نمطية عن التجارة بين البلدان الأفريقية ويتضمن بيانات تفسر ضعف الأداء النسبي للتجارة الإقليمية في أفريقيا. ويبحث التقرير أيضاً التحديات التي تواجهها التجارة الإقليمية نتيجة عدم تنفيذ الاتفاقات التجارية الإقليمية ويقدم إرشادات جديدة عن كيفية تعزيز تنفيذ الاتفاقات القائمة. علاوة على ذلك، يسلط التقرير الأضواء على السمات التي تميز هيكل الشركات في أفريقيا، وهي سمات تجب معالجتها للنهوض بالتجارة الإقليمية، ويقدم أيضاً أدلة من واقع التجربة على الصلة بين خصائص شركات التصنيع، من جهة، والإنتاجية والصادرات من جهة أخرى. وأخيراً، يناقش التقرير كيفية تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في سياق العمل الإقليمي الإنمائي. ويعتبر أن العمل الإقليمي الإنمائي هو بمثابة برنامج للتكامل القائم على التنمية يهدف إلى تأمين الفوائد التقليدية للتكامل الإقليمي ويكفل تدفق هذه الفوائد إلى جميع البلدان المعنية، ويسعى إلى تعزيز اندماج تلك البلدان في الأسواق العالمية كوسيلة لدفع عجلة التنمية المستدامة. ومن بين المسائل الرئيسية التي يتناولها التقرير ما يلي:

- (أ) ما هي الفرص المتاحة للتجارة عبر حدود بلدان القارة وما هي الأسباب التي تكمن وراء عدم الاستفادة من تلك الفرص استفادة كاملة؟
- (ب) كيف يمكن للبلدان الأفريقية أن تعزز تنفيذ الاتفاقات الإقليمية القائمة من أجل النهوض بالتجارة بين البلدان الأفريقية؟
- (ج) ما هي العوامل التي تحد من قدرة الشركات الأفريقية على إنتاج السلع والخدمات القادرة على المنافسة في أسواق التصدير؟
- (د) كيف يمكن للبلدان الأفريقية أن تكفل دفع عجلة التجارة بين البلدان الأفريقية بالاعتماد أساساً على أصحاب المشاريع الوطنيين والإقليميين من أجل تحقيق الاستفادة القصوى للأفارقة؟
- (هـ) كيف يمكن تعميم فوائد التجارة الإقليمية على نطاق واسع وتوزيعها بين البلدان؟
- (و) هل توجد عوامل خارجية تعوق التجارة بين البلدان الأفريقية وكيف يمكن للشركاء الإنمائيين المساهمة في تحرير إمكانات التجارة في أفريقيا؟

٤ - والرسالة الرئيسية التي يحملها التقرير هي أن التجارة بين البلدان الأفريقية تتيح فرصاً لتحقيق النمو والتنمية المستدامين في أفريقيا، ولكن اغتنام تلك الفرص يتطلب إطلاق دينامية القطاع الخاص واعتماد نهج قائم على التنمية إزاء التكامل. ويستند التقرير إلى أعمال سابقة

اضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبخاصة تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا عام ٢٠٠٩ بشأن تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا، وتقرير عام ٢٠١١ بشأن تشجيع التنمية الصناعية في أفريقيا في البيئة العالمية الجديدة. ويختلف هذا التقرير عن المؤلفات القائمة المتعلقة بدفع عجلة التجارة بين البلدان الأفريقية في أربعة جوانب مهمة. أولاً، خلافاً للدراسات السابقة، يؤكد هذا التقرير على كيفية إدماج القطاع الخاص في الجهود الجارية من أجل تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية. ويركز بوجه خاص على كيفية تعزيز القطاع الخاص من أجل النهوض بالتجارة بين البلدان الأفريقية. ثانياً، يدفع التقرير بأن نقص القدرة الإنتاجية يمثل عقبة أساسية أمام توسع التجارة بين البلدان الأفريقية وأن هذا الجانب ينبغي أن يلقى من لدن صانعي السياسات في أفريقيا نفس القدر من الاهتمام الذي تحظى به مسألة إزالة الحواجز التجارية. ثالثاً، يقدم التقرير أفكاراً جديدة ومحددة حول كيفية تعزيز تنفيذ اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة بغية النهوض بالتجارة بين البلدان الأفريقية. وأخيراً، يشدد التقرير على ضرورة الأخذ بنهج بديل إزاء التكامل الإقليمي في أفريقيا، وهو النهج الذي يسمى "العمل الإقليمي الإنمائي"، ويستعرض بإيجاز الخطوط العريضة لهذا النهج الجديد ويشرح كيفية تطبيقه في أفريقيا. ويستتبع النهج الجديد التحول من نموذج خطي للتكامل يشدد بشكل مفرط على العمليات، إلى نهج يتسم بقدر أكبر من البراغمية وموجه نحو تحقيق النتائج.

#### الأسباب الموجبة لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية

٥- يمكن عزو الالتزام السياسي المتجدد الذي أعلنه الزعماء الأفارقة فيما يتعلق بتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية إلى عوامل عدة. فقد سجلت البلدان الأفريقية خلال العقد الماضي معدلات نمو معقولة، غير أن هذا النمو لم يؤدي إلى إحداث فرص عمل ويُعزى بالأساس إلى السلع الأساسية التي تنسم أسعارها بعدم الاستقرار. وثمة إقرار بضرورة تنويع الاقتصاد من أجل إحداث فرص العمل وتحقيق النمو المستدام. والمتضمن في تركيبة التجارة الإقليمية في أفريقيا يلاحظ أنها موجهة نحو التصنيع، وبالتالي يرى الكثيرون أن التجارة الإقليمية قادرة على دفع عجلة التنويع، ومن ثم على زيادة فرص النمو والتنمية في القارة. والدليل على ذلك هو الزيادة المسجلة خلال العقد الماضي في دخل الطبقة المتوسطة في أفريقيا وحجمها. ويشير هذان الاتجاهان إلى وجود سوق ممكنة وجاهزة للتجارة الإقليمية في السلع والخدمات. وإن تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية من شأنه أن يمكن من اغتنام هذه الفرصة.

٦- ويرى البعض أيضاً أن توسيع التجارة الإقليمية يتيح للبلدان الأفريقية فرصة لمعالجة إحدى العقبات الرئيسية التي تعوق القدرة التنافسية لصادراتها، وهي صغر حجم اقتصاداتها الوطنية. وسيساعد توسيع التجارة الإقليمية بوجه خاص الشركات الأفريقية في تعزيز قدرتها التنافسية عن طريق الاستفادة من وفورات الحجم التي يتيحها توسع السوق. وفي هذا السياق، يشكل توسيع التجارة الإقليمية خطوة أولى نحو بناء القدرات الإنتاجية والقدرة

التنافسية الضرورية للتصدير على نطاق العالم. وتمثل الجغرافيا سبباً آخر من الأسباب الموجبة لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية. فبلدان أفريقية عديدة، كبلدان الجنوب الأفريقي على سبيل المثال، تقع على مسافة بعيدة عن أسواق الاستهلاك الكبيرة والمتنامية في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. وإن تعزيز التجارة الإقليمية من شأنه أن يمكن هذه البلدان من التغلب على الأعباء التي تقترن بالتصدير نحو الأسواق البعيدة.

٧- وقد أبرز الأثر السلبي الشديد للكساد الكبير الذي شهده العالم في ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على الاقتصادات الأفريقية مدى سرعة تأثر أفريقيا بالصدمات العالمية. فقد أدى ذلك إلى انخفاض حاد في الطلب على الصادرات في الأسواق التقليدية، وهو ما يؤكد ضرورة تنويع أسواق التصدير في القارة. وترى الحكومات الأفريقية أن التجارة الإقليمية تشكل قناة هامة يمكن من خلالها للبلدان الأفريقية أن تُحصن نفسها من الصدمات الخارجية. ثم إن الجمود الحالي الذي أصاب جولة الدوحة للمفاوضات التجارية قد شكل أيضاً حافزاً لدى البلدان الأفريقية لكي تولي المزيد من الاهتمام إلى قضايا التجارة الثنائية والإقليمية. ويشار في هذا الصدد إلى أن أقاليم أخرى قد بدأت تسير في هذا الاتجاه. ولا شك أن الزعماء الأفارقة لا يرغبون في أن يجعلوا من أفريقيا حالة استثنائية.

## باء- الاستنتاجات الرئيسية

٨- لا بد من فهم حجم التجارة بين البلدان الأفريقية واتجاهاتها وتركيبها من أجل التصميم والتنفيذ الفعالين للسياسات الرامية إلى دفع عجلة التجارة. وفي هذا السياق، يقدم التقرير لمحة عامة عن حجم التجارة بين البلدان الأفريقية خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠١١ واتجاهاتها وتركيبها. ويستخدم التقرير أيضاً نتائج سلسلة من الدراسات الاستقصائية لتقديم معلومات مقارنة عن أداء شركات التصنيع في أفريقيا وعن الكيفية التي يتأثر بها أدائها بهيكل الشركات في القارة. ولهذا الغرض، يسعى التقرير إلى شرح الأسباب التي تجعل بعض الشركات قادرة على التصدير بينما لا تقدر شركات أخرى على ذلك. وترد فيما يلي الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية:

(أ) ارتفع مستوى التجارة بين البلدان الأفريقية من حيث القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية. فخلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١١، زادت التجارة بين البلدان الأفريقية إلى ٤,١ أمثالها بالقيمة الاسمية، في حين زادت إلى ١,٧ أمثالها بالقيمة الحقيقية. فبالقيمة الاسمية، بلغ مستوى التجارة بين البلدان الأفريقية ٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ و ١٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١١. أما بالقيمة الحقيقية (أي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) فقد زادت التجارة بين البلدان الأفريقية من ٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٤ مليار دولار في عام ٢٠١١. وتشير هذه الأرقام إلى أنه على الرغم من الزيادة المسجلة خلال العقد الماضي في التجارة بين البلدان الأفريقية من حيث الحجم والقيمة، فإن القسط الأكبر من هذه الزيادة يُعزى إلى ارتفاع الأسعار التي تُحدّد خارج القارة بالنسبة إلى السلع الأساسية.

(ب) **سُجل انخفاض كبير في حصة التجارة بين البلدان الأفريقية من مجموع التجارة الأفريقية.** إن الزيادة المسجلة خلال العقد الماضي في مستوى التجارة بين البلدان الأفريقية قد صاحبها انخفاض في حصة التجارة بين البلدان الأفريقية من مجموع التجارة الأفريقية. فقد زادت حصة التجارة بين البلدان الأفريقية من مجموع التجارة من ١٩,٣ في المائة في عام ١٩٩٥ لتبلغ ذروتها بنسبة ٢٢,٤ في المائة في عام ١٩٩٧ قبل أن تنزل إلى ١١,٣ في المائة في عام ٢٠١١. ويُعزى هذا الهبوط إلى كون التجارة الأفريقية مع باقي مناطق العالم سجلت نمواً أسرع من ذلك الذي شهدته التجارة بين البلدان الأفريقية. وخلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠١١، سجلت التجارة بين البلدان الأفريقية نمواً سنوياً يقدر بنسبة ٨,٢ في المائة في حين أن التجارة الأفريقية مع باقي مناطق العالم سجلت زيادة بنسبة ١٢ في المائة. والملفت للاهتمام هو أن حصة التجارة بين البلدان الأفريقية من مجموع التجارة أعلى بكثير لدى البلدان غير المصدرة للوقود منه لدى البلدان المصدرة للوقود. علاوة على ذلك، تعتبر حصة التجارة بين البلدان الأفريقية من مجموع التجارة الأفريقية منخفضة نسبياً بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط حصة الصادرات بين البلدان الأفريقية من مجموع الصادرات خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ نحو ١١ في المائة مقارنة بنسبة ٢١ في المائة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٥٠ في المائة في البلدان النامية الآسيوية و ٧٠ في المائة في أوروبا. غير أن هذه الأرقام لا تأخذ في الحسبان ما تشير إليه الدراسات الاستقصائية الأخيرة من توسع في نطاق التجارة غير الرسمية في أفريقيا. ففي بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن التجارة غير الرسمية تمثل بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من التجارة بين بلدان الجماعة. فإذا أضفنا الأرقام المتعلقة بالتجارة غير الرسمية إلى الأرقام المتعلقة بالتجارة الرسمية، سنلاحظ أن حصة التجارة بين البلدان الأفريقية من مجموع التجارة تضاهي المستويات المسجلة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لكنها تبقى مع ذلك أدنى بكثير من الأرقام المسجلة في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية.

(ج) **تميل الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا إلى إنجاز حصة كبيرة من عملياتها التجارية في القارة داخل الكتلة التجارية الإقليمية التي تتبع لها كل جماعة.** إذا استثنينا الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، نلاحظ أن نسبة مئوية عالية جداً من العمليات التجارية الأفريقية التي تنجزها كل جماعة اقتصادية إقليمية توجه نحو المنطقة التي تتبع لها كل جماعة، ما يعني أن تشكيل هذه الجماعات له أثر إيجابي على التجارة داخل الكتلة. ففي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، وُجّهت نسبة ٧٨ في المائة من العمليات التجارية التي أنجزتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نحو منطقة هذه الجماعة. وبلغت هذه النسبة ٦٦ في المائة و ٦٥ في المائة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة دول الساحل الصحراوي، على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحصص التي تبدو عالية قد سجلت انخفاضاً نسبياً مقارنة بالمستويات التي بلغت في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠.

ومن أصل الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني المعترف بها لدى الاتحاد الأفريقي، تمثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الكيان الوحيد الذي لم يسجل انخفاضاً في حصته من التجارة داخل أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(د) ثمة تباين كبير بين البلدان الأفريقية من حيث أهمية التجارة بين البلدان الأفريقية. رغم أن حصة التجارة بين البلدان الأفريقية من مجموع التجارة الأفريقية منخفضة نسبياً، فإنها تبلغ أرقاماً مرتفعة في عدد من البلدان. ففي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، على سبيل المثال، مثلت الصادرات بين البلدان الأفريقية ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من مجموع الصادرات لدى تسعة بلدان، هي أوغندا وبنن وتوغو وجيبوتي ورواندا وزمبابوي والسنغال وكينيا ومالي. وعلى صعيد الواردات، بلغت حصة السلع المستوردة من أفريقيا خلال نفس الفترة ما لا يقل عن ٤٠ في المائة لدى ١١ بلداً. وهذه البلدان هي: بوتسوانا وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ورومانيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وسيراليون وليسوتو ومالي وملاوي. وفيما يتعلق بحصة التجارة بين البلدان الأفريقية من الناتج المحلي الإجمالي، تجاوزت هذه الحصة نسبة ٣٠ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ لدى خمسة بلدان فقط (بوتسوانا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي).

(هـ) هناك فرص مهدورة في مجال التجارة بين البلدان الأفريقية في فئات عديدة من المنتجات، وبخاصة المنتجات الغذائية والزراعية. تستأثر أفريقيا بنحو ٢٧ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة التي يمكن استغلالها لتوسيع الإنتاج الزراعي، ومع ذلك يستورد العديد من البلدان الأفريقية المنتجات الغذائية والزراعية من بلدان تقع خارج القارة. ففي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، بلغ عدد البلدان الأفريقية المستوردة الصافية للأغذية ٣٧ بلداً، وبلغ عدد البلدان المستوردة الصافية للمواد الأولية الزراعية ٢٢ بلداً، في حين لم تتجاوز حصة أفريقيا من التجارة العالمية في الأغذية والحيوانات الحية التي أُنجرت داخل القارة نسبة ١٧ في المائة. علاوة على ذلك، بلغ متوسط الصادرات الأفريقية من المواد الغذائية داخل القارة ٢١ في المائة فقط. وبوجه عام، من أصل الفئات التسع التي يشملها التصنيف الموحد للتجارة الدولية، لم تبلغ حصة التجارة بين البلدان الأفريقية من مجموع العمليات التجارية التي تنجزها أفريقيا مع سائر بلدان العالم نسبة ٢٥ في المائة على الأقل إلا فيما يتعلق بفئة واحدة من المنتجات، وهي تحديدًا المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة (التصنيف الموحد للتجارة الدولية ٥). وتوحي هذه الحقائق، مقترنة بارتفاع مستويات الدخل ونمو الطبقة المتوسطة، بوجود فرص للتجارة الإقليمية في المنتجات الغذائية والزراعية لم تستغلها البلدان الأفريقية بعد.

(و) تتجاوز حصة التصنيع من التجارة بين البلدان الأفريقية حصة التصنيع من التجارة الأفريقية مع سائر بلدان العالم. ومع ذلك، تراجعت أهمية التصنيع في التجارة بين البلدان الأفريقية خلال العقد الماضي. ففي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، بلغت حصة



التصنيع من التجارة بين البلدان الأفريقية نحو ٤٣ في المائة مقابل ١٤ في المائة مع سائر بلدان العالم. ويلاحظ مع ذلك أن حصة التصنيع في كل من التجارة بين البلدان الأفريقية والتجارة مع سائر بلدان العالم سجلت انخفاضاً منذ عام ١٩٩٦، وهو ما يعكس التراجع الكبير في التصنيع الذي تشهده البلدان الأفريقية منذ التسعينات من القرن الماضي. وتجدر الإشارة إلى أن حصة التصنيع من التجارة بين البلدان الأفريقية منخفضة نسبياً بالمقارنة مع الحصة المسجلة في مناطق أخرى من العالم. وعلى سبيل المثال بلغت هذه الحصة في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ نسبة ٦٥ في المائة في آسيا ونسبة ٥٦ في المائة في أمريكا اللاتينية مقابل ٤٣ في المائة في أفريقيا.

(ز) سجل الاستثمار بين البلدان الأفريقية زيادة خلال العقد الماضي، واستأثر قطاع الخدمات بنسبة ٦٨ في المائة من الصفقات الجديدة المتعلقة بالاستثمارات في المجالات الجديدة. تشير البيانات المتاحة إلى أن الاستثمار بين البلدان الأفريقية يتسم بأهمية متزايدة في عدة بلدان أفريقية. وعلى سبيل المثال، فخلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ تلقت أوغندا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وملاوي ونيجيريا ما يزيد على ٢٠ في المائة من مجموع رصيدها الوافد من الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان أفريقية أخرى. علاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان الأفريقية في المشاريع الجديدة سجل زيادة بمعدل سنوي مركب بلغ ٢٣ في المائة بين ٢٠٠٣ و ٢٠١١. ويلاحظ أن قطاع الخدمات يحصل على حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان الأفريقية. ففي الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١، استأثر قطاع الخدمات بنسبة ٦٨ في المائة من الصفقات المتعلقة بالاستثمارات بين البلدان الأفريقية في المجالات الجديدة، البالغ عددها ٦٧٣ صفقة، مقابل ٢٨ في المائة لقطاع التصنيع و ٤ في المائة للقطاع الأولي. وداخل قطاع الخدمات، استأثرت الأنشطة المالية بنحو ٧٠ في المائة من الصفقات. ويقدر ما تعتمد شركات التصنيع على خدمات الأعمال التجارية، يُرجح أن يكون لنمو قطاع الخدمات أثر إيجابي على تنمية الطاقة الإنتاجية ومن ثم على أداء شركات التصنيع والتجارة بين البلدان الأفريقية.

(ح) الاقتصاد غير الرسمي في البلدان الأفريقية كبير الحجم في حين أن متوسط حجم شركات التصنيع الأفريقية صغير نسبياً. تشير دراسات أُجريت في الفترة الأخيرة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يمثل ٣٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٨ في المائة في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ و ٢٧ في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و ٢٥ في المائة في جنوب آسيا و ٣٥ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية تشكل عائقاً أمام تنمية الشركات وتحول دون تحرير إمكانات التجارة الأفريقية لأن الشركات غير الرسمية هي شركات غير مسجلة وتعمل خارج الإطار السياسي والقانوني القائم، ما يعني أنها لا تستفيد إلا بدرجة محدودة للغاية من الدعم الحكومي أو من البنى التحتية الأساسية والتمويلات الضرورية لنمو الشركات. وتشير أيضاً دراسات استقصائية إلى أن متوسط حجم شركات التصنيع، الرسمية

منها وغير الرسمية، في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى صغير نسبياً: ٤٧ موظفاً مقابل ١٧١ في ماليزيا و١٩٥ في فييت نام و٣٩٣ في تايلند و٩٧٧ في الصين.

(ط) أهمية حجم الشركات ومستوى الكفاءة في دفع عجلة الصادرات وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية. تشير دراسات استقصائية تتعلق بشركات التصنيع إلى أن حجم الشركات ومستوى كفاءتها عنصران مهمان يحددان مدى مشاركة الشركات المحلية في التصدير. فحجم الشركات له تأثير مباشر على الصادرات لأن الشركات تتحمل تكاليف إضافية عندما تصدر إلى أسواق بعيدة، وبالتالي يجب أن يتوافر حد أدنى معين من حيث الحجم حتى تكون الشركات قادرة على تحمل هذه التكلفة وتجعل من التصدير عملية مربحة. ويفسر صغر حجم شركات التصنيع الأفريقية إلى حد ما الاستنتاج الذي يفيد بأن معظم ما تنتجه هذه الشركات موجه للسوق المحلية. وتفيد دراسة استقصائية أُجريت في الفترة الأخيرة إلى أن حصة الإنتاج التي تصدرها هذه الشركات تبلغ نحو ١٥ في المائة. وتمثل الكفاءة على مستوى الشركة عاملاً من العوامل الأخرى التي تؤثر في التصدير. بعبارة أخرى، تبين أن فرص التصدير تزداد بقدر ما تزداد كفاءة الشركة. فدرجة المنافسة في الأسواق، والاستثمارات في رأس المال الثابت، والحصول على التمويل، وخصائص الشركة، كحجمها وتنظيمها وموقعها، كلها عوامل تؤثر في كفاءة الشركة. لذلك تحتاج البلدان الأفريقية إلى تشجيع روح المبادرة وبناء قدرتها على التوريد.

(ي) إنتاجية اليد العاملة في شركات التصنيع الأفريقية أدنى من الإنتاجية المسجلة في أجزاء أخرى من العالم النامي. تؤثر تكاليف اليد العاملة وإنتاجية اليد العاملة في مستوى تنافسية الشركة وقدرتها على التصدير. وتبين الدراسات أن إنتاجية اليد العاملة في شركات التصنيع الأفريقية أدنى من مستويات الإنتاجية المسجلة لدى شركات تنشط في قارات أخرى. ففي أفريقيا، تقدر إنتاجية اليد العاملة بـ ٧٣٤ ٤ دولاراً للعامل الواحد مقابل ٦٣١ ٦ دولاراً في منطقة شرق آسيا و ٨٨٩٠ ٨ دولاراً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ٢٩٧ ١٠ دولاراً في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. ولكن إذا أجرينا التكييفات اللازمة مراعاة للاختلافات في مستويات الدخل والبنى التحتية وفرص الوصول إلى الائتمان وغير ذلك من الاختلافات الجغرافية، نلاحظ أن أداء الشركات الأفريقية أفضل من أداء نظيراتها في المناطق الأخرى، ما يعني أن إزالة العقبات التي تقف حجرة أمام نمو الإنتاجية والقدرة التنافسية للصادرات أمر بالغ الأهمية لتحسين أداء قطاع التصنيع في أفريقيا وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.

## جيم - الرسائل والتوصيات

٩ - إن العالم يتغير من حيث الهيكل الاقتصادي وأنماط التجارة والحوكمة التجارية والترعة التقليدية السائدة في الميدان الاقتصادي. لذلك من المهم أن تغير البلدان الأفريقية أيضاً

النهج الذي تتبعه إزاء التجارة الإقليمية والتكامل الإقليمي بغية التكيف مع هذا العالم المتغير بسرعة. وفي هذا السياق، يدفع التقرير بضرورة الأخذ بنهج شامل، وبراعماتي في الوقت ذاته، إزاء التكامل من أجل النهوض بالتجارة بين البلدان الأفريقية وتعزيز التكامل الاقتصادي في القارة. والرسالة الرئيسية التي يحملها التقرير هي أن التجارة بين البلدان الأفريقية تتيح فرصاً لتحقيق النمو والتنمية المستدامين في أفريقيا. غير أن اغتنام هذه الفرص يتطلب إطلاق دينامية القطاع الخاص والأخذ بنهج قائم على التنمية إزاء التكامل. ويرى التقرير أن النجاح في دفع عجلة التجارة بين البلدان الأفريقية سيرتبط إلى حد بعيد بمدى قدرة البلدان الأفريقية على تعزيز تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة وبناء قدرات التوريد وإنشاء آلية ذات مصداقية للحوار بين الدولة وقطاع الأعمال وبناء سلاسل القيمة الإقليمية وتنفيذ اتفاقات التجارة الإقليمية وإعادة النظر في النهج المتبع إزاء التكامل الإقليمي وصون السلام والأمن.

### تشجيع تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة وبناء القدرة على التوريد

١٠- يمثل تشجيع تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة وبناء قدرات التوريد عنصرين حيويين لتعزيز قدرة الشركات الأفريقية على إنتاج وتصدير السلع للأسواق الإقليمية والعالمية على حد سواء. ويدفع التقرير بأن الجهود الرامية إلى تشجيع تنظيم المشاريع وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية يجب أن تعالج التحديات التي تطرحها السمات الخمس التي تميز هيكل الشركات الأفريقية، وهي تحديداً ارتفاع مستويات الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتوسُّع نطاقها؛ وصغر الحجم النسبي للشركات الأفريقية؛ وضعف الروابط القائمة بين الشركات؛ وانخفاض مستوى القدرة على المنافسة؛ وانعدام القدرات الابتكارية. وفي هذا السياق، يشدّد التقرير على ضرورة أن تتصدى الإجراءات المتعلقة بالسياسة العامة لتزايد الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في أفريقيا عن طريق تيسير انتقال الشركات من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي. ويتطلب هذا تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص من أجل تسجيل الأعمال التجارية، وقيام الأجهزة الحكومية بتزويد جميع المواطنين بالمعلومات عن كيفية إطلاق مشروع تجاري وعن حقوق أصحاب الشركات ومسؤولياتهم، وتبسيط نظام الضرائب من أجل خفض التكاليف والحدّ من التعقيدات المترتبة على امتثال القوانين واللوائح التنظيمية، وتعزيز قدرة الوكالات الحكومية على إنفاذ القوانين واللوائح التنظيمية.

١١- وينبغي أيضاً أن تيسر الحكومات الأفريقية ارتقاء المؤسسات ونمو الشركات عن طريق تحسين فرص الحصول على التمويل وخدمات الأعمال، وبخاصة في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويشكّل إنشاء مكاتب وسجلات الاقتراض من أجل الحد من أوجه عدم تماثل المعلومات في جانبي المقرضين والمقترضين آلية يمكن إحداثها من أجل تعزيز فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل. علاوة على ذلك، إن تنمية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاستجابة لاحتياجات الشركات الكبرى عن طريق التدريب وتوفير خدمات الأعمال والمعلومات المتعلقة بالسوق من شأنها أن تعزز

الروابط بين الشركات وينبغي أن تُدرج ضمن أولويات الحكومات الإفريقية. ويمكن للشركات الكبرى أيضاً (المحلية منها والأجنبية) أن تساهم في تنمية روابط الأعمال عن طريق تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمعلومات المتعلقة بالفرص المتاحة في سلسلة التوريد الخاصة بها وكذلك عن طريق الاستثمار في التعليم والتدريب الهادفين إلى بناء قدرات المجتمع المحلي. وينبغي أيضاً أن تعالج الحكومات الإفريقية القيود المفروضة على التجارة بين البلدان الإفريقية نتيجة الافتقار إلى البنى التحتية المتعلقة بالنقل والطاقة والاتصالات والماء. ويدفع التقرير بأنه بالنظر إلى حجم ونطاق البنى التحتية التي تحتاجها أفريقيا، لا بد من تعزيز حشد الموارد المحلية على صعيد القارة وكذلك تحفيز المزيد من الاستثمار الخاص في البنى التحتية عن طريق إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. ويوصي التقرير أيضاً بأن تصدر مؤسسات التمويل الإنمائي الإقليمية سندات مخصصة لتمويل البنى التحتية من أجل حشد المزيد من الأموال لتنمية البنى التحتية. علاوة على ذلك، يوصي التقرير بأن تُعالج الحكومات الإفريقية أيضاً مسألة انعدام القدرة التنافسية للمؤسسات الإفريقية، ربما عن طريق منح المؤسسات التصديرية إعانات بهدف الحدّ من تكلفة المدخلات من عوامل الإنتاج، وتحسين فرص الحصول على التمويل بتكلفة منخفضة، ودعم تنمية وتعزيز المهارات في صفوف اليد العاملة. وتحتاج الحكومات الإفريقية كذلك إلى استخدام حوافز اقتصادية لدعم الشركات المحلية في تنمية القدرات الابتكارية الضرورية لنجاح عملية التصدير.

### إنشاء آلية ذات مصداقية للحوار بين الدولة وقطاع الأعمال

١٢ - لا بد أيضاً من إنشاء آلية ذات مصداقية لإقامة علاقات فعالة بين الدولة وقطاع الأعمال من أجل تحرير الإمكانيات التي يزرعها القطاع الخاص وبناء القدرة الإنتاجية وتعزيز آفاق النهوض بالتجارة بين البلدان الإفريقية. ورغم أن الحكومات هي المسؤولة عن تحديد الأولويات وإصدار القواعد وتوقيع الاتفاقات التجارية وتيسير التجارة، فإن القطاع الخاص قادر على أن يستفيد من الفرص التي يتيحها النظام التجاري. وفي هذا الصدد، تحتاج البلدان الإفريقية إلى عقد مشاورات منتظمة مع القطاع الخاص من أجل التوصل إلى فهم أفضل للقيود المعترضة وكيفية التصدي لها. فمثل هذه المعلومات تتسم بأهمية بالغة لتصميم سياسات فعالة ترمي إلى تشجيع روح المبادرة وتعزيز التجارة بين البلدان الإفريقية. وثمة أيضاً حاجة إلى قيادة هادفة يمكن الاعتماد عليها من أجل بناء الثقة بين الحكومات والقطاع الخاص وهيئة البيئة المؤاتية لتعزيز وتغذية الحوار بين الجهتين صاحبتين المصلحة. ومع ذلك، يجب أن تتأكد الحكومات من أن الحوار مع القطاع الخاص يتم على نحو يخدم مصالح المجتمع برمته. ويجب أيضاً وضع ضوابط وموازين للتحقق من أن التعاون الوثيق مع القطاع الخاص لا يغذي السلوك الساعي إلى الربح. وتمثل الشفافية في التعاطي مع القطاع الخاص وكذلك إشراك المجتمع المدني فيما يُجرى من حوارات بين الشركات والحكومات وسيلة جيدة للحد من نطاق البحث عن الربح والفساد.

## بناء سلاسل القيمة الإقليمية

١٣- إن تنمية شبكات الإنتاج أو سلاسل القيمة الإقليمية أمر ضروري للارتقاء بالقدرة التنافسية ومعايير الجودة ولتوسيع قاعدة التصنيع في الاقتصادات الأفريقية. ويدفع التقرير بأن التصنيع الذي يعتمد على الموارد يمهدّ لتنمية سلاسل القيمة الإقليمية في القارة باعتبار أن البلدان الأفريقية تتمتع بميزة نسبية في مجال السلع الأساسية، وأن على البلدان الأفريقية أن تستغل الفرصة التي يتيحها نمط التصنيع هذا. ومع ذلك، يشدّد التقرير على أن سلاسل القيمة الإقليمية لا تكون ناجحة وقابلة للاستدامة إلا إذا كان لها وجود على نطاق العالم. وفي هذا الصدد ينبغي للبلدان الأفريقية أن تنظر إلى تنمية شبكات الإنتاج الإقليمية كجزء من استراتيجية شاملة تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية الدولية وإدماج القارة في الاقتصاد العالمي. ويدفع التقرير بأنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تشجع تنمية سلاسل القيمة الإقليمية عن طريق زيادة الاستثمار في البنى التحتية المادية وغير المادية، وتيسير الارتقاء المستمر بالشركات المحلية والمشاركة في سلاسل القيمة، وتوفير خدمات الأعمال التجارية والمعلومات المتعلقة بالأسواق، وبناء الروابط بين الشركات والاستثمار في التعليم والابتكار. وستؤدي السياسات الصناعية الوطنية والإقليمية دوراً حاسماً في كل من المجالات المذكورة.

## تعزيز تنفيذ اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة

١٤- يطرح عدم تنفيذ اتفاقات التجارة الإقليمية من جانب البلدان الأفريقية تحديات أمام التجارة بين البلدان الأفريقية. ويشجّع التقرير الحكومات الأفريقية على تعزيز تنفيذ اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة، وبخاصة تلك المتعلقة برفع الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وعلى تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية. ويدفع التقرير تحديداً بأن على البلدان الأفريقية الكبيرة نسبياً والغنية بالموارد أن تضطلع بدور قيادي من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة. ويوصي بأن تنظر تلك البلدان في المساهمة بنسبة مئوية صغيرة من عائدات تجارتها الإقليمية أو من عائدات مواردها لبناء البنى التحتية الإقليمية وتمويل صندوق للتكامل يتم استخدامه لبناء القدرات التوريدية في البلدان الأفريقية الصغيرة التي قد تخسر من التكامل الإقليمي في المدى القصير.

١٥- ويتسم الرصد أيضاً بأهمية بالغة في تعزيز تنفيذ اتفاقات التجارة الإقليمية. وفي هذا السياق، يوصي التقرير باستخدام أداة للرصد، من قبيل سجل الأداء الخاص بالسوق الداخلية للاتحاد الأوروبي الذي يستخدم لقياس مدى التزام الأعضاء بإدراج قواعد التجارة الإقليمية في القانون الوطني في المواعيد المتفق عليها، من أجل ضغط أعضاء الاتحاد على نظرائهم من الأعضاء الذين لا ينفذون اتفاقات التجارة الإقليمية. ومن شأن الجهود الجارية حالياً من أجل الحد من تداخل العضوية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية أن يساهم أيضاً في تعزيز تنفيذ الاتفاقات الإقليمية، مثلاً عن طريق تخفيض تكاليف الامتثال. وفي هذا الصدد، يوصي التقرير بأن اتفاق التجارة الحرة الثلاثي بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة

شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يوفر إطاراً لمعالجة مسألة تداخل العضوية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية ويمكن أن يستخدم كنموذج للجماعات في غرب ووسط وشمال أفريقيا.

١٦- ويشدد التقرير على أهمية التحلي بالواقعية لدى وضع الأهداف والمواعيد النهائية المتعلقة بتعزيز تنفيذ الالتزامات التجارية الإقليمية. ويوحى التقرير أيضاً بأن الأنشطة التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون لأفريقيا تؤثر في قدرة الأعضاء وعزمهم على تنفيذ اتفاقات التجارة الإقليمية. وعلى سبيل المثال، يميل الشركاء الإنمائيون إلى تفضيل التعامل مع السلطات الوطنية بدلاً من السلطات الإقليمية، وهو ما يحفز الحكومات الأفريقية على تفضيل الأولويات الوطنية على الأولويات الإقليمية، ما يعوق الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي. ويقترح التقرير أن يقيم الشركاء الإنمائيون توازناً أفضل بين مصالحهم الوطنية والأولويات الإقليمية الأفريقية لتعزيز التكامل الإقليمي في القارة. ويوصي أيضاً بأن تحد الحكومات الأفريقية من تبعيتها لموارد الجهات المانحة عن طريق تعزيز جهودها الرامية إلى حشد الموارد المحلية.

### إعادة النظر في النهج المتبع إزاء التكامل الإقليمي

١٧- يوحى التقرير بأن النهوض بالتجارة بين البلدان الأفريقية لا ينبغي أن يتم بشكل منفصل. بل يجب أن يكون جزءاً من استراتيجية عامة تهدف إلى تنمية القطاع الخاص وتعزيز التكامل الإقليمي في أفريقيا. ويدعو التقرير إلى التحول من نهج خطي إزاء التكامل الإقليمي يقوم على العمليات ويركز بالأساس على رفع الحواجز التجارية، إلى نهج يقوم على التنمية ويولي إلى بناء القدرات الإنتاجية وتنمية القطاع الخاص نفس القدر من الاهتمام الذي يولي إلى إزالة الحواجز التجارية. فإزالة الحواجز التجارية على أهميتها لن تؤدي إلى توسع كبير في التجارة بين البلدان الأفريقية إذا لم تصحبها إجراءات لتنمية القدرات الإنتاجية. علاوة على ذلك، يجب التحقق من أن فوائد الاندماج ستعم جميع البلدان الأفريقية. ومن المهم أيضاً استخدام التكامل الإقليمي لتعزيز القدرة التنافسية الدولية وإدماج البلدان الأفريقية في الأسواق العالمية. ويشدد التقرير، في هذا السياق، على ضرورة أن تنهض الحكومات الأفريقية بالتجارة بين البلدان الأفريقية داخل إطار العمل الإقليمي الإنمائي. ويتطلب ذلك من الحكومات أن تتخذ تدابير لتعزيز القطاع الخاص المحلي وتشجيع إعادة الهيكلة الصناعية والتحول الاقتصادي. كما يتطلب اتباع نهج استراتيجي إزاء السياسة العامة التجارية، وتنسيق الاستثمارات وتوجيهها نحو المجالات ذات الأولوية وتعزيز مؤسسات الحكومات الأفريقية وقدراتها لتمكينها من تنفيذ السياسات الاقتصادية. ويحدد التقرير السياسة الصناعية وممرات التنمية والمناطق الاقتصادية الخاصة وسلاسل القيمة الإقليمية، كأدوات ووسائل مهمة للنهوض بالتجارة بين البلدان الأفريقية داخل إطار العمل الإقليمي الإنمائي.

## صون السلام والأمن

١٨- السلام والأمن شرطان ضروريان لتنمية القطاع الخاص وتوسيع التجارة في أفريقيا. فهذان العنصران لهما تأثيرات هامة على الاستثمار وتنظيم المشاريع. وللسلام والأمن أيضاً عواقب وخيمة على أقساط تحمل المخاطرة المتعلقة بالإقراض، ومن ثم على فرص الحصول على التمويل الضروري للتجارة بين البلدان الأفريقية. ولا يمكن أن يُتوقَّع من أصحاب المشاريع المحليين والأجانب أن يقوموا بالاستثمارات اللازمة لدفع عجلة الإنتاج والتجارة في بيئة لا يتوفر فيها السلام والأمن. وقد تحدث إزالة الحواجز التجارية ورفع القيود المفروضة على التوريد الأثر المرغوب في التجارة بين البلدان الأفريقية في حال توافر الاستقرار السياسي والأمن. ويقر التقرير بأهمية السلام والأمن في تهيئة بيئة مؤاتية لتوسيع التجارة بين البلدان الأفريقية، ويوصي بأن تعزز الحكومات الأفريقية السلام والأمن عن طريق اعتماد سياسات النمو الشامل وتحسين الحوكمة السياسية وتعزيز آليات منع النزاعات وحلها.

## دال - خلاصة

١٩- يمثل النهوض بالتجارة بين البلدان الأفريقية من أجل إحداث فرص العمل، وتحفيز الاستثمار، ودفع عجلة النمو، وتعزيز اندماج البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي واحداً من بين الأهداف الرئيسية للتكامل الإقليمي في أفريقيا. وفي عام ٢٠١٢، جدد الزعماء الأفارقة التزامهم السياسي بالنهوض بالتجارة بين البلدان الأفريقية واتخذوا قراراً بالإسراع في إنشاء منطقة تجارة حرة في القارة. ويرحب هذا التقرير بالالتزام المتجدد بتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، لكنه يؤكد ضرورة بذل جهود إضافية لتعزيز تنظيم المشاريع وبناء القدرة الإنتاجية للتجارة في أفريقيا. وفي هذا الصدد، يشدد التقرير على ضرورة أن تتحول البلدان الأفريقية من نهج خطي إزاء التكامل يقوم على أساس العمليات ويركز بالأساس على إزالة الحواجز التجارية، إلى نهج يركز بدرجة أكبر على التنمية ويولي إلى بناء القدرات الإنتاجية وتنمية القطاع الخاص نفس القدر من الاهتمام الذي يوليه إلى إزالة الحواجز التجارية. وفي هذا الصدد، يقترح التقرير أيضاً أن تمنح الحكومات الأفريقية حيزاً أكبر للقطاع الخاص كي يؤدي دوراً نشطاً في عملية التكامل. إضافة إلى ذلك، يشدد التقرير على الحاجة إلى أن تستفيد البلدان الأفريقية كافة من عملية التكامل وأن يُستخدم التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي.